مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، وبعد :

فإن الاقتصاد الإسلامي هذا الفرع من فروع المعرفة الإسلامية، هذا الفرع الكبير جداً والذي عليه تقوم الإنسانية كلها لأنه يتحدث عن المال وكيفية كسبه وكيفية صرفه وهذا هو موضوع الاقتصاد الإسلامي.

من أجل هذا اتجهت إلى محاولة متواضعة لاسيما بعد أن كتبت رسالة الماجستير منذ عشر سنوات تقريبا عن فرع من فروع هذا العلم وهي في موضوع « **الملكية الفردية في الإسلام** »[1] فأحسست فعلا أثناء كتابتي أن الاقتصاد الإسلامي في حاجة إلى التخصص ومن أكثر العلماء الذين لهم اهتمام بالدراسات الإسلامية الاقتصادية.

إن الاقتصاد الإسلامي اليوم في حاجة فعلا إلى الأقلام المؤمنة المتقية لله التي تستطيع أن تعطي الرأي الشرعي السليم المبني على منهج قويم هو منهج الشريعة الإسلامية فلا يجوز بأي حال أن نحيد عنها في كتاباتنا الشرعية إذ معنى ذلك أننا ننحرف بالكتابة إلى اتجاهات أخرى تبعد بنا عن المقصود بالمسلم حين يخط قلمه كتابة ما.

هذه مني مساهمة متواضعة أضعها أمام العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي وغير الإسلامي من المهتمين بالدراسات الاقتصادية الإسلامية، وقد اخترت موضوعا لا ينتهي أبدا مجال القول فيه اذ أن مناهج الباحثين تختلف من حيث التطبيق والاجتهاد وتتفق من حيث الاصول والمنبع الذي تؤخذ منه لاسيما اذا صلحت النية على محاولته ابداء كلمة الحق المبنية على الخلفية الشرعية.

---

(١) طبعت هذه الرسالة في القاهرة، نشر عالم الكتب، عام ١٤٠٠ هـ.ثم طبعت الطبعة الثانية في بيروت عام ١٤٠٣ هـ طبعتها مؤسسة الرسالة.

obeikandl.com

إنني أعتقد أن لكل مفكر أن يبدي رأيه وله أن يتجه كما يشاء، إلا أنه يجب أن يتقيد بخط إسلامي ومدرك شرعي إذا أراد أن يسمى ما يكتبه اقتصاداً إسلامياً.

إن الباحثين في جميع العصور في الدراسات الاقتصادية حاولوا، وقد وفق بعضهم و لم يَخْلُ البعض الآخر من التوفيق ومقياس ذلك هو قربهم أو بعدهم عن المنهج الشرعي السليم.

إن الباحثين في أي علم من العلوم الإسلامية يتفقون دائماً على أن المصادر الشرعية هي الأساس الأول لدراستهم، فبهذا يكون من نافلة القول أن نعلن الآن أن بحثا لا يستقي من الكتاب والسنة والمصادر الشرعية الأخرى لايكون إسلاميا وذلك لخلوه من أهم عناصر البحث وهو محدوديته بالمدركات الشرعية.

وعندما يكتب الباحث بحثه دون نظر إلى روح الشريعة وأهدافها فقد أبعد النجعة، وسمّ بحثه ما شئت إلا أن يكون بحثاً إسلامياً .

لقد اخترت أن يكون موضوع رسالتي للدكتوراه والمقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (قسم الفقه بكلية الشريعة) أقول اخترت أن يكون الموضوع « **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي** » مع علمي بأن هذا الموضوع يحتاج إلى مجامع علمية كاملة تتوفر عليه عدة سنوات لفهرسة الباحثين وقراءة ما كتبوه في جميع العصور ومن ثم إبداء الرأي نحو ما كتبوه واستخراج منهج كل باحث على ضوء هذه الدراسات، وهذا الجهد يستغرق سنوات عديدة، ففي كل يوم يجد باحثون، وتستمر الأقلام تكتب، وبهذا نصل إلى أن موضوعاً كهذا الموضوع لانهاية له أبداً، طالما وجد باحث ووجدت فكرة جديدة، ولن ينتهي الباحثون، ولن تفقد الفكرة الجديدة.

ومع ذلك فقد أردت من اختياري لهذا الموضوع أن أحاول إلقاء أضواء كافية متعمقة أحياناً وخاطفة أخرى، على نماذج من الباحثين الذين يمثلون في أغلبهم الخط الفكري الإسلامي في كل عصر تطرقت إليه .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك منهجاً معيناً في الدراسات الاقتصادية الإسلامية يلتزم به الباحثون في الاقتصاد الإسلامي حين توصف حلوله

الاقتصادية بأنها إسلامية، ذلك المنهج هو الالتزام بالأدلة الشرعية بحيث لا يستقى أحكامه إلا من واقع النص القرآني والسنة النبوية الشريفة والطرق الشرعية الأخرى المقررة.

وقد أشرت في رسالتي ـ ولاسيما في مقدمات الفصول وفي مهمة الباحث الذي عقدت له فصلاً مستقلاً ـ أنه يجب الالتزام بالمصادر الشرعية، وأن الباحث في الاقتصاد الإسلامي ليس حراً كأي باحث في الاقتصاديات الأخرى، إذ هو محكوم بأدلة شرعية يأخذ منها ويستقي، فهو محكوم بمبادئ لا يجوز له الحيدة عنها، وهو بعد ذلك له أن يجتهد كما يشاء في الفروع والأنظمة المتفرعة عن المبادئ.

هذه الدراسة التي أقدمها هي جهد سنوات، فتشت أغلب المصادر، وراجعت مرات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعشت فترة طيبة مع العلماء قديمهم وحديثهم، ولا أقول إنني تعبت في هذا البحث، ذلك لأن متابعة الاستفادة تجعلني لا أشعر أبداً أنني أبذل أي جهد يذكر، ثم أين ما بذلته من جهد متواضع مع ما بذله غيري ممن سبقني من علمائنا السابقين الذين أسهروا ليلهم، وقضوا سحابة نهارهم في البحث والدراسة والتحقيق.

ولايزال الاقتصاد الإسلامي بحاجة إلى مزيد من البحث ولعل رسالتي هذه تفتح بعض الأبواب، وتعطي فكرة ينطلق منها الباحثون من العلم ليكتبوا بما منحهم الله من ذهن ثاقب وفكر سيال.

إن رسالتي هذه ـ إن صح لي أن أتحدث عنها ـ فهرساً متواضعاً لبعض الأفكار الاقتصادية، وعرضًا لعدة من أسماء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

إن الباحث في الاقتصاد الإسلامي اليوم، لديه الكثير والكثير جداً من الدراسات الاقتصادية الجديدة، التي لاتزال بحاجة إلى إبداء الرأي الاقتصادي الإسلامي السليم، ولا أبالغ إذا قلت إن الباحث اليوم يخطئ إذا انصرف إلى ماكتبه السابقون وتفرغ له وترك مشكلات العصر الاقتصادية دون بحث لها، إنه بهذا يغير المنهج الذي يجب أن يسار عليه.

فالإمام ابن تيمية مثلاً كتب الكثير والكثير من مشكلات عصره وأعطى لها

حلا واستمر طول حياته إماماً مجاهداً، ولو استقصى باحث فهرسة ما كتبه ابن تيمية لوجد أن نسبة كبيرة كانت من المشاكل القائمة في عصره في جميع فروع المعرفة الإسلامية؛ من عقائد وعبادات ومعاملات وأحوال شخصية. إنه بهذا يثري عصره بكل ما في هذه الكلمة من معنى .

أريد من الباحث أن يكون ابن عصره، فقد سبقنا علماؤنا إلى ذلك كما قلت كابن تيمية وقبله السلف الصالح وبعد ابن تيمية ابن عابدين وبعدهم علماؤنا المصلحون كأبي الأعلى المودودي وابن عبد الوهاب وابن سعدي وغيرهم من هؤلاء العلماء الذين يعيشون أحداث عصرهم، وليس معنى ذلك أنني أدعو إلى إهمال الماضي ونعتبره تاريخاً يقرأ فقط، بل أريد أن آخذ من الماضي الاقتصادي عبرة وأهتم بكل ما أملك من ملكة بمشكلات العصر الحديثة في كل وقت.

لقد كتب ابن خلدون في تاريخه قرابة ألفي صفحة أو قرابة ثلث كتابه عن البربر، وهو الذي عاش في عصرهم وعرف أسرارهم، فكان تاريخه وثيقة لايزال التاريخ يحفظها له، وتعتبر المرجع الأول فيها فهو شاهد عصره، وابن طيفور البغدادي كتب تاريخ بغداد ولكنه خص عهد المأمون بجزء كبير مفيد، هو أيضاً مرجع جيد لعصر المأمون؛ ذلك لأنه عاش في عصره وحضارته.

هكذا يكون الباحث في كل عصر، وأرى أن المشكلات الاقتصادية في عصرنا هذا جديرة بالتفرغ من الباحثين المسلمين الذين لهم ملكة واستطاعة، ومع ذلك فإن فكرتي هذه مهما كانت لها مبرراتها فإن الكشف عن تاريخنا الاقتصادي الإسلامي ضروري أيضاً بل هو خير مساعد للمقارنة واستيفاء البحوث ومقارنتها بما يحصل في هذا العصر، إذن فالكتابة للاقتصاد الإسلامي في هذا العصر مجردة من الرجوع إلى المصادر الشرعية ومن المقارنة للرأي السابق تكون كتابة قاصرة.

إنني أدعو في مقدمة بحثي هذا إلى اكتشاف المذهب الاقتصادي الإسلامي، ممن يملك أن يعطي الرأي الشرعي المبني على الخبرة الاقتصادية الفنية، ولن يكون هذا إلا بالتمكن من هاتين الخبرتين؛ الخبرة الشرعية والخبرة الاقتصادية الفنية، ولعله بذلك أن توجد المدرسة الاقتصادية الإسلامية، وقد وجدت بالفعل في الزمن الأول لكن يجب استمرار هذه المدرسة بمتابعة البحوث

وإعطاء الرأي في كل جديد من حياتنا الاقتصادية.

ولا أدعي أبداً أن ما عرضته في هذه الرسالة هو الرأي الأول أو الصحيح، فقد بقى رأى العلماء والمفكرين فيما كتبته وفيما كتبه غيري ممن عرضتهم في هذه الرسالة. وثقتي بالله قوية من أن الباحثين يقرأون كل ما يكتب في هذا الفرع من آراء، فالرأي الجيد يضيفونه رصيداً إلى معرفتهم، والرأي الآخر يقومونه ويعيدونه إلى جادة الصواب.

لقد التزمت في رسالتي اتباع الحق بدليله ما أمكنني ذلك، دون التمذهب بمذهب معين، فرسالتي هذه ليس فيها مجال لذلك، إذ أنها تعرض نماذج من الباحثين من جميع المذاهب دون النظر إلى انتسابهم إلى مذهب معين كالحنفي والشافعي والحنبلي والمالكي، فقد طوفت قليلاً في الفقه الحنفي وأشرت إلى الفقه الشافعي وفتشت كثيراً في الفقه الحنبلي ولم أدع مطالعة الفقه المالكي، وكانت لي جلسة مع الفقه الظاهري، وإلمامة قصيرة بالفقه الشيعي، وأغلب المذاهب الإسلامية الأخرى، وهكذا كان سلفنا الأول لا يتقيدون بمذهب أو برأي معين وإنما يتبعون الدليل الأقوى، وقد كتبت في تاريخ التشريع شيئاً من اتجاههم إلى هذا، فقد ورد عن الإمام الشافعي (رضي الله عنه) قوله : إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقد نهى الإمام أحمد عن التقليد لكل من يستطيع أن يتوصل إلى الحكم الشرعي من أدلته.

وهكذا سلكنا طريقهم لا لأننا من أهل الاجتهاد....، لكننا نقول إن في اختيارنا ومحاولاتنا للأدلة وترجيحها مكانة وأهمية تعطينا فسحة أن نبدي الرأي الذي نظنه أسعد بالدليل.

سيجد الباحث في رسالتي هذه أكثر الأفكار الاقتصادية مبثوثة، وقد تعمدت ذلك عند اختيار النماذج للباحثين حتى أعطي مساحة جيدة للاقتصاد الإسلامي، فإنني وإن لم أكتبه من ألفه إلى يائه وهذا أمر ومطلب صعب، فقد تركت أقلام العلماء بمختلف المناهج تكتبه وكل عالم له رأيه ودليله، محاولاً التعقيب عليهم وإلقاء الأضواء على مختلف اجتهاداتهم الاقتصادية.

وقد عرضت في الباب الأول أصول الفقه الإسلامي وذلك من زاوية جديدة لم تحظ بعناية أحد، ألا وهي الزاوية الاقتصادية، وعلى اعتبار أن الباحث في

الاقتصاد الإسلامي ـ كما قلنا ـ لابد أن يلتزم بهذه المدارك الشرعية، وحاولت مع ذلك الاختصار ما أمكن في عرض هذه الأدلة، وتلمست نماذج من الاقتصاد الإسلامي استدل بها العلماء وبنوا رأيهم على هذا المدرك الشرعي أو ذاك.

وهذه محاولة مني فقط تفتح الباب لمن يكتب أصول الفقه وتطبيقه على الدراسات الاقتصادية الإسلامية.

وخصصت الباب الثاني لعرض الاقتصاد الإسلامي من خلال بعض شخصيات الاقتصاد الإسلامي وأعلامه، وقد حاولت الاختيار ما أمكنني ذلك للشخصيات المهمة التي أثرت المكتبة الاقتصادية الإسلامية بكتابتها، ولا تزال ـ مع الأسف ـ متفرقة ضمن كتبهم الفقهية وتحتاج إلى الجهود التي تنتظرها من الباحثين ليعرضوها للمسلمين والقراء والباحثين عرضاً جديداً يستفيدون منه.

ولا يعني هذا بالضرورة أن في أبحاثهم قصوراً ولكن وجودها بين بطون الكتب الفقهية وغيرها، يجعل من الصعب على الباحث العثور عليها إلا بعد لأي ومشقة.

فلهذا تأتي فكرة الدعوة إلى فهرسة ماكتب في الاقتصاد الإسلامي ضمن كتب التفسير والحديث والفقه وغيرها من العلوم الإسلامية، والتي كانت تكتب تحت باب المعاملات والزكاة والجهاد والديات والكفارات وما أشبه ذلك من الأبواب الفقهية الواسعة، التي اختلطت فيها البحوث الاقتصادية والمالية في الشريعة الإسلامية مع البحوث الأخرى.

خصصت الباب الثاني لهذه الشخصيات، وقد رأيت بعد أن أنهيت بحثي أن أضيف إلى كل عصر عدة من الشخصيات بدراسة قصيرة موجزة... وهذه فكرة من أستاذي **الدكتور الفنجري** حفظه الله حتى يسعد القارئ برجال وباحثين آخرين، ولنبين ما لهم من حق علينا.

وإن هذه الدراسات الموجزة لمناهج بعض الباحثين، لا تشكل إلا مساحة بسيطة من هذا الباب الذي خصصته لدراسة نماذج معينة تعبر عن الفكر الاقتصادي الإسلامي في مختلف الأزمنة والأمكنة.

وإنني كنت أختار أحياناً نموذجاً وأعيد نفس العنوان عند شخصية أخرى

كدراستي للنقدين مثلاً، فقد عرضت لها عند الإمام الغزالي رحمه الله، ثم عرضت لها مرة أخرى عند الإمام ابن عابدين.

ولكن كل من زاويته الخاصة، وللوقوف على وجهة نظر كل منهما في ذات القضية الاقتصادية الواحدة، وقد يكون اختياري أحيانا لأنني أرى هذا العالم أعطى نفساً طويلاً في هذا النموذج أكثر من غيره.

هذا وإذا كنت أطلت الكلام عن منهج الإمام الغزالي وما يتصل بقضية التصوّف، فلأنني أرى أنها قضية هامة ولها أثرها في صرف الناس عن الحياة الاقتصادية، التي هي أساس تنمية المجتمعات وعدم اللجوء إلى الآخرين والتخاذل والتكاسل والتواكل، وبالمقابل ضربت المثل بابن تيمية فإنه مع زهده المعروف لم يمنعه ذلك من الإسهام بكل إمكانياته الفكرية وبسيفه مجاهداً في سبيل الله حتى أصبح نموذجاً حيّا لعالم المسلم العامل .

هذا بعض ما أردت قوله في هذه المقدمة وما نقص منها، فلعل في المقدمات الأخرى التي تسبق الفصول إن شاء الله ما يفي بالمطلوب.

وإنني في النهاية أنسب الفضل لله جل وعلا في إتمام هذه الرسالة ثم لأستاذي العالم الفاضل ـ ولا أزكيه على الله ـ حيث منحني من علمه الجم وتواضعه وجهده مع كثرة مشاغله ذلكم هو الأستاذ الدكتور محمد شوقي الفنجري حفظه الله وجزاه عني خيراً، وكذلك أشيد بأستاذي المرحوم الدكتور عيسى عبده إبراهيم أستاذ الاقتصاد الإسلامي الذي لم يقصر في توجيهي وتنبيهي إلى وجوب التزام منهج السلف الصالح في كل كلمة أكتبها، فإليهما وإلى كل من ساهم معي في هذه الرسالة لاسيما الأستاذ فتحي كامل إبراهيم الذي كان خير معين لي في تجهيز الرسالة والفهرسة فنشكره جزيل الشكر وخالص الوفاء سائلاً المولى القدير أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم والله المستعان وعليه الاتكال وصلى الله على محمد وآله وسلم.

الباحث

د. حمد الجنيدل